

للصحيح ولا يبيح ان الاثني من غير حاجته حركه ولكن لم يره مبطلا
واما الشافعي فحرم على الصلوة الذي وافقه عليه كثير من متاخري اصحاب
احمد وهو انه لا بان حرقه من هذه الاصوات كان كلاما مبطلا وهو مشد
الاقوال في هذه المسئلة وابعدها عن الحجة في الابطال ان اشبهه بدخولها
في معنى الكلام في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعلوم الضروري ان هذه
لا تدخل في معنى الكلام وان كان كما بالقياس لا يصح فان في الكلام يقصد
المشكك معاني يعبر عنها بلفظه وذكره ليشغل المصلي كما قال النبي صلى الله
وسلم ان في الصلاة اشغلا وانما هذه الاصوات في طبيعتها كالفنن ومعلوم
ان لو زاد في النفس على قدر الحاجة لم تبطل صلاته وانما يفارق النفس بالانها
صوتها وباطال الصلاة بحج الصوت اثبات حكم بلا اصل ولا نظير وايضا فنده
جاءت احاديث التخيير كالقندم وايضا فالصلاة صحيحة بغيره ولا
يجوز ابطالها بالثقل ونحوه لان العلم بالعلية في تحريم الكلام هو ما يعبر عنه القدر
المشترك بل هذا اثبات حكم بالثقل الذي لا دليل معه وهذا الترخيع الذي لا دليل معه
وهذا النزاع في الذي فعل ذلك لغرض خشيته الله فان فعله خشية الله فذهب احد
واي حنيفة ان لا يبطل وعنه الشافعي انما يبطل لا تكلام والاول اصح
فان هذا اذا كان من خشية الله كان من جنس ذكر الله وعلمه فان كلامه يقضي الوتر
منه الله والعبادة لله وهذا خوف مما فيه الصلاة وقد مدح الله برأيه بما رواه
وقرأه في الذي يتأوه مع خشية الله ولو صح بمعنى ذلك بان استجابه
انوار او سأل الختم لم يبطل صلاته بخلاف الاثني والثاوي في المرض والعيبة
فان لو صح بمعنى ما كان كلاما مبطلا وفي الصحيحين عليه عايشة قالت للنبي
صلى الله عليه وسلم ان ابكر رجل رقيت القلب اذا قرأ عليه الكتاب قال مره فليقل
بالناس انك لا تثنى صواب من سلفه وكان عمر يسمع نسيجه من والاصح في
لما قرأ

لا قرأنا اشكوا شي وحرف في الله والشيخ في الصورة بالكتاب كما في ابوه
عبيد وهذا محققا على عمر رضي الله عنه ذكره مالك واحمد وغيرهما وقد دل
بعض اصحابه انه يبطل وان كان معذورا كالتاسي وكلام التاسي في روايات
عما اجد احادها وهو مذهب ابي حنيفة انه يبطل والثاني وهو مذهب مالك
الشافعي انه لا يبطل وهو ظاهر وهذا اولي مما ناسي لان هذه امور معتادة
لا يمكن دفعها او قبحها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الثواب من الشيطان
فاذا تاب احركه فالكيف ما استطاع وايضا قد ثبت حديث الذي عطس في
الصلاة وسقطت معاوية بن الحكم السلمي فنهى النبي صلى الله عليه وسلم معاوية
عنه الكلام في الصلاة ولم يقل للعاطس شيئا والعواقب ان العاطس يبطل
الصلاة فكيف من الاقوال الحديثة التي لا اصل لها على السلف رضي الله عنهم
وقد تبين ان هذه الاصوات المحلقية التي لا تدل بالوضع فيها نزاع في حجب
اي حنيفة ومالك والحد وان الاظهر فيها جميعا ان لا يبطل فان الاصوات
من جنس الحركات فكما ان العمل ليسير لا يبطل فان الصوت ليسير لا يبطل بخلاف
صوت القهقهة فان بمنزلة العمل الكثير وذكرنا في الصلاة بل القهقهة
ثنا في مقصود الصلاة ولهذا لا تجوز فيها خلاف العمل الكثير فان رخص فيه
للضرورة واسم علم **مسئلة** في رجل صلى ركعتين من فرض الظهر
فسلم ثم يذكرها الا وهو في فرض العصر في ركعتين منها في الخيانت فاذا
يصنع **اجواب** ان كان ما موما فان يتم العصر ثم يقضي الظهر وفيه
اعادة العصر ولان للعلماء ان هذه المسئلة منبهة على ان صلاة الظهر
بطلت بطول الفصل والشروع وغيرها فيكون بمنزلة صلاة فان صلاة الظهر
وحضرت جماعة العصر فان يصلي العصر ثم يصلي الظهر ثم هل يعيد العصر
فيه فيلان للجبابة والعلماء احدها يعيد وهو مذهب ابي حنيفة ومالك

Copyrighted material